الأنباء
الثلاثاء 9 اكتوبر 2012

رئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي ملقيا كلمته خلال افتتاح المؤتمر

رئيس وأعضاء مجلس الأمة السابقون في مقدمة الحضور خلال حفل افتتاح مؤتمر الحوار الوطني (فريال حماد)

أكد خلال مشاركته في المؤتمر تحت شعار «وقفة من أجل الكويت» أن الشعب الكويتي لا ينكسر ولا يتوانى في حب الكويت

الخرافي: الحوار الوطني البناء وسيلتنا الفعالة لمعالجة مشكلاتنا وإعادة الاستقرار والتوازن السياسي والنمو الاقتصادي

وحدتنا الوطنية صمام الأمان لأمن واستقرار الوطن والمواطن ويجب الحفاظ عليها

المبارك: التنمية في الكويت منعدمة بسبب حالة الفوضى السياسية التي تعيشها البلاد

الصانع: الوطن يئن من تواتر الأزمات وانعدام الرؤية السياسية واستشراء الفساد

الوزان: مقياس الحفاظ على الوحدة الوطنية هو احترام الدستور والحرص على الموروث الاجتماعي

أكد رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي أن الحوار سلوك إنساني حضاري وجسر من جسور التواصل بين البشر على اختلاف أطيافهم، وخارطة الطريق التي نهتدي بها في كل المنعطفات الحرجة التي مرت في تاريخنا، مؤكدا أن صاحب السمو الأمير هو صاحب الحق في إصدار أي مرسوم ضرورة.

وبين الخرافي في مؤتمر صحافي عقده عقب افتتاح مؤتمر الحوار الوطني الذي أقيم أمس في فندق شيراتون الكويت تحت شعار «وقفة من أجل الكويت» أن جميع الإجراءات التي تمت أخيرا فيما يتعلق بحل مجلس الأمة 2009 هي إجراءات دستورية يجب أن تحترم، مشيرا الى أن أي تعديل في قانون الانتخاب ونظام التصويت أو رفض أي مرسوم ينبغي أن يتم ذلك من خلال مجلس الأمة المقبل.

وقال الخرافي: أنا أتحدث الآن من موقع مؤتمر الحوار الوطني أي موقع الدعوة للحرص على الوطن «وبالتالي حديثي لجميع الحضور اليوم للحث على إيجاد هذا الحوار الوطني، خاصة أن هناك شبه إجماع على أن يكون الحوار هو الأداة الواجبة لمعالجة مشاكلنا».

وأوضح الخرافي: «ان هذا الحوار أيضا لا بد أن يتم من خلال الموقع المناسب للوصول بالبلد الى الاستقرار المنشود».

وبسؤال عن مدى حاجة البلاد الآن الى إصدار مراسيم ضرورة لتعديل قانون الانتخابات البرلمانية قال الخرافي: أعتقد أنه يجب ألا تتم مناقشة فكرة مراسيم الضرورة بهذه الطريقة، وإذا ما كنا نؤمن بالدستور والحق الدستوري لسمو الأمير، فعلينا أن نعي أنه أكثرنا حرصا على الكويت. مشيرا الى أنه متى ما رأى سمو الأمير ضرورة تعديل القانون، فإنه سيكون أول من يطيع هذا الأمر ويعمل من أجله.

وأوضح الخرافي في معرض رده على سؤال عن رأيه في إعلان بعض القوى السياسية مقاطعة الانتخابات في حال عدل القانون بمرسوم ضرورة «اننا نعيش في بلد ديموقراطي والكل له الحق في أن يتصرف بالطريقة التي يراها، ولكن ما أرجوه ألا يترتب على هذا التحرك (أي المقاطعة) مضرة للكويت وأهلها وزيادة الفتنة والانشقاق.

وبيّن الخرافي أن جميع الاجراءات التي تمت أخيرا هي إجراءات دستورية يجب أن تُحترم، مضيفا أنه اذا كانت هناك وجهات نظر، فيجب أن تتم من خلال المجلس المقبل، وإذا ما كان هناك حاجة لتعديل أو رفض أي مرسوم يتم من خلال المجلس.

وبسؤاله عن رأيه الشخصي حول التعامل الحكومي مع قضية «البدون» قال الخرافي: هذه القضية تحتاج إلى الإجراءات التي تتخذ من قبل اللجنة المكلفة بمعالجتها والتي يرأسها شخص محل ثقة صاحب السمو الأمير والكويتيين، في إشارة للفضالة رئيس اللجنة التنفيذية لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، مضيفا انه قد بدأت رحلة الالف ميل بخطوة في الاتجاه الصحيح، وبالتالي من يستحق الجنسية فسيحصل عليها ومن لا يستحقها فلن يحصل عليها، لذلك أتمنى معالجة النواحي الإنسانية بسرعة وألا يضر من يستحق بممارسات من لا يستحق.

وبسؤاله عن مدى تأثير الملف السياسي على الوضع الاقتصادي، قال الخرافي: «هذا أمر لاشك فيه والدليل على ذلك عندما أمر صاحب السمو الأمير باتخاذ الإجراءات اللازمة والمتابعة رأينا كيف بدأ الانفراج الاقتصادي، مشيرا الى ان الاقتصاد مرتبط بالاستقرار السياسي وعليه يجب ان يوجد هذا الاستقرار من خلال الابتعاد عن الحسد والغيرة».

وبسؤاله عن مدى تفاؤله بالمستقبل، قال الخرافي: «أنا متفائل ولا أزال وسأظل كذلك لان هذه الديرة ديرتي وليس لي غيرها».

وأكد في كلمته الافتتاحية لمؤتمر الحوار الوطني ان الحوار سلوك انساني حضاري وجسر من جسور التواصل بين البشر على اختلاف أطيافهم وارث تاريخي للمجتمع الكويتي، مبينا ان لحمتنا الوطنية وتماسكنا وجسور التواصل بيننا اعز ما نفاخر به، مشيرا الى انه خريطة طريقنا التي نهتدي بها في كل المنعطفات الحرجة التي مرت عبر تاريخنا والشواهد على ذلك عديدة، ولذلك فالحوار ولا شيء غيره هو وسيلتنا الفعالة لمعالجة مشكلاتنا وإعادة الاستقرار والتوازن السياسي والنمو الاقتصادي.

وأوضح ان هذه المناسبة تبعث على التفاؤل والأمل لصناعة مستقبل يليق بهذا الشعب الوفي وبالوطن المعطاء، مضيفا «وهاهي التجربة الديموقراطية الكويتية تقف اليوم في هذا المشهد بوحدتها ومكتسباتها الوطنية وان تعثرت لبعض الوقت فانها ظلت ثابتة وصامدة طيلة العقود الخمس، الماضية بفضل تلاحم الجبهة الداخلية بمؤسساتها المختلفة وصلابة قواعدها الدستورية» ولهذا نؤكد انه قد آن الأوان لمراجعة الذات وان ندرك أنه لا لغة أخرى نواجه بها التحديات الماثلة أمامنا سوى لغة الحوار الوطني البناء الذي يضع الكويت بأمنها واستقرارها ومستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة فوق كل المصالح والاعتبارات الآنية والشخصية.

واشار الى ان البديل عن لغة الحوار الوطني البناء هو مزيد من التوتر السياسي ومزيد من خطاب الكراهية والفرقة المجتمعية والتي تعتبر سلوكا دخيلا على مجتمع عرف التكاتف والتراحم عبر تاريخه ومارس قواعد الديموقراطية الحقة منذ نشأته.

وأشار الى ان الحوار الوطني ليس مجرد شعارات نرددها على الملأ بقدر ما هو عمل وطني يلامس الاحتياجات الرئيسية للوطن والمواطن ويقف بتجرد وصلابة ودون هوادة أمام التحديات التي تحيط بواقعنا الأمني والسياسي والإقتصادي والاجتماعي وما أكثرها في هذه المرحلة الحرجة، كما ان الحوار اصطلاحا ومفهوما وتطبيقا احدى أكثر المفردات تعقيدا فعلى أثره نتلاقى وبغيابه تتفرق الآراء ووجهات النظر وتتباعد التيارات السياسية وتتزايد الانقسامات.

وقال الخرافي ان الحوار الهادف يجب أن يكون في إطار من الاحترام المتبادل البعيد عن الإساءة لكرامات الناس والتشكيك في الذمم والولاءات وان اختلفت الآراء، مشيرا الى ان اختيار من نتحاور معهم أهم دعائم وأسس الحوار الوطني الناجح فنختار من لديه القدرة على الاستماع والتمحيص والرد حجة بحجة ورأيا برأي ويكون بعيدا عن المصالح الشخصية لنصل الى الهدف المنشود من خلال أجندة وطنية نتوافق عليها لتكون الكويت الفائز الأكبر. واكد ان التصنيفات بمختلف أشكالها القبلية والطائفية والعائلية والسياسية تفرز الانقسامات وتعتبر من أهم معوقات الحوار بل وتحوله لحوار أشبه ما يكون بحوار الطرشان، مضيفا انه لا يوجد من هو وطني وغير وطني حيث ان الجميع ابناء وطن واحد ولذلك فأهمية الحوار الوطني تكمن في قدرة المتحاورين على تثقيف المجتمع وتقديم نموذج ايجابي يحتذى به وينسجم مع قيم الديموقراطية الحقة.

وأضاف «ان فهمي للحوار الوطني البناء يتمثل في كونه قناة ووسيلة وطنية مفتوحة يطرح القضايا الوطنية الملحة مع من يحملون على كاهلهم الهم الوطني ويستشعرون المخاطر التي تهدد حاضر ومستقبل الوطن ولا يسعون لسلطة ولا لتحقيق مصالح ذاتية، وانما يعملون بعزيمة وإرادة صادقة من اجل الكويت وترسيخ أركان دولة المؤسسات والقانون فهذا هو الحوار الوطني كما افهمه واتطلع اليه وربما يشاركني فيه الكثيرون».

وواضح ان ما يجمعنا في هذا الوطن العزيز من قواسم مشتركة وتطلعات وطنية أكثر مما يفرقنا ويجعلنا مختلفين وحتى إذا اختلفنا فان ذلك سيكون إثراء لمسيرة عملنا الوطني التنموي إذا عالجنا اختلافاتنا بالأسلوب الديموقراطي الحضاري وذلك سيكون سمة حضارية للكويتيين كما هي سمة حضارية للشعوب التواقة للحرية والديموقراطية.

وقال «أجد أمامي أسئلة ملحة تتطلب النظر والتمعن قبل الإجابة عنها أولها لماذا التركيز دائما من قبل البعض على نقاط الاختلاف على بساطتها وإمكانية معالجتها وفق الأطر الدستورية دون التركيز على نقاط الإجماع الوطني ومكامن القوة التي يتمتع بها المجتمع الكويتي، وثانيها هل هناك من يريد ان يفشل الحوار قبل ان نتحاور لان له في ذلك مصالح آنية تغلب على مصالح المواطنين؟ وأضاف متسائلا: هل بالفعل لدى جميع الأطراف الفاعلة في العمل السياسي مصلحة وطنية في الحوار الوطني؟

وتابع الخرافي: رغم كل هذه التساؤلات التي اعتقد انها مشروعة فانني على يقين بان الشعب الكويتي لا ينكسر ولا يتوانى في حب الكويت والوفاء لها والذود عنها بل يكون اكثر تلاحما وتماسكا في الرخاء قبل الشدائد، كما لا يختلف اثنان على ان للحوار الوطني البناء منطلقات متعارفا عليها ويجب ان نلتزم بها ونعيها جيدا قبل ان نفرضها على الاخرين.

وأكد ان اول هذه المنطلقات هو وحدتنا الوطنية التي هي صمام الامان لأمن واستقرار الوطن والمواطن وعلينا ان نحافظ عليها من كل اشكال الفرقة والتشتت، وجعل من الحوار وسيلة بناء لا هدم للوحدة أو الفرقة ونصون بحوارنا الكرامات وننأى عن كل مظاهر التعصب والتكتلات الفئوية التي تضر بمصالح الوطن العليا.

واشار الى ان ثانيها هو الاحتكام للدستور واحترام مؤسسات الدولة لان الممارسة الديموقراطية والحرية حق لا غبار عليه ولكن يجب ان يكون في اطار القواعد الدستورية واحترام حق الآخرين في ذلك، والمشاركة السياسية من الفضائل التي طبع عليها المجتمع الكويتي منذ القدم وتلك نعمة نحمد الله عليه وهي خيار وطني لا غنى عنه ولكنها لا تحقق أهدافها الا في ظل ممارسة ديموقراطية واعية وبناءة تجسد وترسخ الامن والاستقرار للوطن وتعزز اواصر المحبة والوئام والالفة بين جميع شرائح المجتمع الكويتي وتهدف في الاساس الى تحقيق المصلحة الوطنية العليا للكويت.

وأوضح ان ثالثها هو التركيز على نقاط ومكامن القوة في المجتمع الكويتي وما اكثرها، فهناك اجماع وتوافق وطني على الاطر المرجعية الحاكمة والمرشدة لعملنا وتوافق حول الاولويات الوطنية والقضايا الملحة التي ينبغي ان يرتقي العمل على انجازها لمستوى التحديات الماثلة امامهم ودون تأجيل وبما ينسجم مع الفرص والامكانيات المتاحة للمجتمع، وما عدا ذلك من نقاط الاختلاف ووجهات النظر في بعض القضايا الثانوية يتم التحاور بشأنها وفق الضوابط والاطر الدستورية.

وقال ان رابعها نبذ خطاب الكراهية بين ابناء الوطن الواحد اذ انه من المحزن حقا ان يصل الخطاب السياسي في الكويت ارض الخير والمحبة والالفة والسلام الى المستوى الذي نراه اليوم، معربا عن خشيته من ان يؤدي ذلك الى زرع بذور الكراهية في نفوس المواطنين ويجعلنا في دائرة مغلقة من الاحباط واليأس بينما المأمول من الخطاب السياسي ان يغرس بذور الامل والتفاؤل ويوجه الانظار الى المستقبل، لذلك علينا ان نتحلى بروح المسؤولية ونرتقي بخطابنا ولا ننسى اننا جميعا في سفينة واحدة، نأمل في أن تصل بمشيئة الله الى بر الامان.

ولفت الى ان آخر هذه المنطلقات فيما يتعلق بمكان الحوار فهو بالطبع ليس الساحات العامة واسلوبه ليس المهرجانات والخطابات ودغدغة العواطف، مبينا ان الحوار هو لغة العقل في المكان والزمان المناسبين ويجب ان يعكس الارادة والتصميم للوصول الى نتائجه لمصلحة الوطن والتمسك بوحدته.

واضاف «لا شك ان القضايا المطروحة في هذا الحوار هي في صميم عملنا وقضايانا الوطنية الهامة وتتصل في واقع الامر بتفاصيل اوضاعنا الراهنة ولعل ابرزها العلاقة بين الحكومة ومجلس الامة التي ينبغي ان تستقر على اسس دستورية سليمة قوامها التعاون الايجابي البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى يتسنى للجميع التفرغ لقضايا الاصلاح والتنمية ودون ذلك ستظل عملية التنمية متوقفة الى احل غير مسمى.

واشار الى ان العودة للارث التاريخي للكويت ومسيرتها في العمل الوطني الديموقراطي تعطي مثالا ساطعا لدى الحوار الوطني البناء، فثروتنا لا تكمن في النفط بقدر ما تتجسد في الرصيد الوطني الثري لأسلافنا الذين تعلمنا منهم الود والتراحم والتكافل والوحدة الوطنية والولاء والحب للكويت.

واشاد بأعضاء اللجنة التأسيسية لمؤتمر الحوار الوطني على تنظيمهم هذا الحوار الوطني الحيوي والهام في وقت عصيب نواجه فيه تحديات كبيرة واضطرابات في الساحة السياسية ابعدت القضايا التنموية التي تعم المواطن عن بؤرة الاهتمام فضلا عن الوضع غير المستقر اقليميا والذي يتطلب منا اليقظة والتركيز حتى لا ندفع ثمنا باهظا يجرف الكويت الى عمق الفوضى.

مرحلة سياسية حرجة

من جانبه، قال المحامي يعقوب الصانع انه لا يخفى على احد المرحلة السياسية الحرجة التي نمر بها والمنحى التاريخي الخطير الذي نشهده جراء التطورات والازمات العالمية والاقليمية والمحلية من جهة وانعدام الرؤية والسياسات المنحرفة واستشراء الفساد من جهة اخرى، مشيرا الى ان الوطن اصبح يئن من تواتر الازمات المتلاحقة جراء الاوضاع الشاذة والمؤثرة على حياة الكويتيين، مضيفا أنه لا يكاد يمر يوما دون ان نسمع عن هدر للمال العام هنا واختلاس هناك وتجاوز للقانون وتعيين للاقارب واصحاب الحظوة وذلك على حساب الكفاءات مما خلق ارضية خصبة للفاسدين والمفسدين.

واضاف الصانع ان هناك غيابا للقانون والمحاسبة ومبدأ الثواب والعقاب بل تعدى الامر الى ما هو اكبر واخطر بكثير واخطره هذا السعي الحثيث للتدخل والتأثير في السلطة القضائية وسير العدالة وهي الحصن الحصين في اركان الدولة الواجب حمايته وضمان استقلاليته علاوة على انها الملاذ الآمن الذي تلجأ اليه السلطتان

شيوخ ووجهاء بعض القبائل حضروا المؤتمر

المحامي يعقوب الصانع

وزيرة التربية السابقة د.موضي الحمود وبجوارها الإعلامي يوسف الجاسم

د.معصومة والهارون وعبدالصمد والدويلة والغانم في جلسة العمل الأولى

الوزير الأسبق عبدالوهاب الوزان والنائب السابق صالح عاشور

التصنيفات القبلية والطائفية والعائلية والسياسية من أهم معوقات الحوار

رئيس مجلس الأمة السابق: تجربتنا الديموقراطية ظلت ثابتة وصامدة طيلة العقود الخمسة الماضية بفضل تلاحم الجبهة الداخلية

الغانم: الحوار الوطني يقلل الفجوة بين القوى السياسية ولا بد من تنظيم العمل السياسي

عبدالصمد: الكثير من قرارات المجلس المبطل كانت غير دستورية وغير قانونية

الدويلة: إشهار الأحزاب وتنظيم العمل السياسي ينهي حالة الفوضى التي تعيشها البلاد

الهارون: إقرار قوانين نبذ الكراهية وإثارة النعرات يعالج انحراف الخطاب السياسي

التنفيذية والتشريعية حين الاختصام بينهما.

واكد الصانع ان مسؤوليتنا الوطنية النابعة من احساسنا بوطننا على قلوبنا جميعا تفرض علينا الحوار الوطني البناء لإنجاز توافقات سياسية تهيئ لنا المناخ المناسب الى حياة رغدة راقية، مشددا على اهمية ان نضع الحلول البديلة الكفيلة بإزالة هذا القلق حتى وان تطلب ذلك تقديم تنازلات من الاطراف.

وبدوره، اكد الوزير الأسبق عبدالوهاب الوزان ان الوحدة الوطنية تبني علي عدة محاور وغالبيتها رعتها نصوص الدستور بوضوح وصراحة منها العدالة والتكافل والتضامن إضافة الى الحقوق والواجبات المرعية، فضلا عن العادات والتقاليد والموروث الاجتماعي مؤكدا أن المقياس للوصول الى الوحدة الوطنية وتلمسها هو تنفيذ الدستور والحرص على الموروث الاجتماعي.

وأبدى أسفه في عدم تطبيق الدستور وتنكرنا لما تركه الاباء والاجداد من تقاليد تحمل قيما صادقة مشيرا الى ان الاستقلال والدستور ثمرة نضال اهل الكويت ومطالباتهم منذ العشرينيات من القرن الماضي وحلمهم بالمشاركة انتخابيا سواء في مجلس الامة أو سائر قطاعاتهم الاجتماعية في تحقيق هذا الحلم

طاولة الحوار

والنائب والوزير السابق عبدالوهاب الهارون قال لابد من التنازل من جميع الاطراف والجلوس على طاولة الحوار من اجل الاصلاح ووحدة الوطن وتنظيم العمل السياسي الذي نظمه الدستور من خلال المادة 50 التي حددت عمل السلطات وعدم التداخل فيما بينها في أعمالها، موضحا ان الدستور وضع قواعد للمشرع بإقرار بعض القوانين المهمة والتي يأتي على رأسها قانون تنظيم الأحزاب السياسية.

وبين الهارون خلال الجلسة العامة الأولى تحت عنوان «تنظيم العمل السياسي» بمشاركة النواب السابقين عدنان عبدالصمد ومبارك الدويلة ود.معصومة المبارك ود.علي العمير انه بحكم عدم وجود وعاء سياسي منظم نظم المجتمع نفسه سياسيا عشوائيا دون ان يكون هناك رقابة، وأنه غاب عن المشرع وضع هيئات متخصصة لتنظيم العمل السياسي الذي بدءا بالدواوين وأندية والنخوة بالجماعة او العائلة او القبيلة او الطائفة وأصبح التجمع بهذا الأساس الذي أدى إلى تفتت المجتمع وخلق العصبية خارج اللوائح الوطنية وهذه الامور حلت محل الأحزاب او المنابر التي يجب ان تقر بقانون لتنظيم عملها، مضيفا انه لابد من اقرار قوانين نبذ الكراهية وإثارة النعرات الذي تقدم فيها بعض النواب بالمجالس السابقة ولكن للأسف لم تلاق الأولوية لدى السلطتين بالرغم من اهميتها وأدى ذلك الى انحراف الخطاب السياسي عن مساره الصحيح الذي يعتقد بعض النواب انهم يتكسبون انتخابيا بانتهاج مثل هذا الخطاب السياسي السيئ الذي يهدف الى تمزيق المجتمع وأشعروا الناخب بأنهم بهذا الخطاب يدافعون عنه.

وتساءل الهارون عن سبب وجود هذه الأزمات، وكيفية الخروج من هذه النكبات السياسية التي يمر بها الوطن، مفيدا بأن الاسباب التي ادت الى تفاقم الأزمات هي الصرف المالي الحكومي على المواطن المبالغ فيها من كوادر وبدلات وحوافز وهبات وتموين غذائي ومنح اراض ومزارع وشاليهات وغيرها الكثير.

وقال الهارون ان الخطة التنموية وثيقة وطنية للجميع وهي الركيزة الأساسية لحل كل الإشكالات والإخفاقات الأساسية والاقتصادية المزمنة، لافتا الى ان الحكومات المتعاقبة تحاول الابتعاد عن تقديم خطة او يأتي تقديمها متأخرا حتى يرفضها المجلس وتهرب، وفي برلمان 2012 المبطل وللأسف حصل العكس، المجلس هو من رفض الخطة وإعطاء الحكومة فرصة العمل دون رقابة.

تنظيم سياسي

من ناحيته، قال النائب السابق مبارك الدويلة ان الساحة السياسية تعيش حالة من الفوضى انعكست آثارها على الشعب كما ان حل مجلس الأمة مرتين كان له التأثير البالغ على الفوضى التي تعيشها الساحة السياسية، لذلك أصبح تنظيم العمل السياسي من خلال الأحزاب مطلبا ضروريا فهو البداية الصحيحة لتصحيح المسار، مؤكدا ان القول ان الشعب الكويتي غير مهيأ لهذا الأمر فإن هذا القول هو بمثابة قضية أخرى تحتاج للتحضير ولا يوجد فيها اي مشكلة اطلاقا.

واضاف الدويلة ان اشهار الأحزاب لا اقصد به استيراد التجربة الخارجية للأحزاب وإنما يمكن تفصيل آلية حزبية يمكن من خلالها الابتعاد عن اخطاء الدول الأخرى التي طبقت هذا النظام في السابق، مشيرا الى ان الناس بدأت في فقدان الثقة في الاصلاح نتيجة ما يحدث، خاصة انه من المفروض ان الذين من المفترض ان يكونوا قدوتها اصبحوا ينفرون منهم ولذلك يجب على كل من يتكلم عن الديموقراطية ان يعي هذا الامر.

وتابع الدويلة قائلا ان هناك العديد من الآفات التي نجمت عن الممارسات الخاطئة للديموقراطية، ولذلك اذا كنا نخشى على هذا البلد فعلينا العمل على طريق إنشاء الأحزاب، مؤكدا على ضرورة ان يكون هناك نظام مشرف لتنظيم العمل السياسي بدلا مما يحدث من ضرب تحت الحزام، فالكويت مجتمع متكاتف ولكن للأسف في السنوات الأخيرة وجدنا أخلاق ادت الى العبث بهذا التكاتف.

وشدد على ضرورة الابتعاد عن المكاسب الشخصية داعيا الى ان يتم العمل في الانتخابات المقبلة وفق النظام القائم على ان يأتي المجلس القادم ويعيد دراسة هذا الأمر، مشيرا الى ان الحديث عن مراسيم الضرورة في هذا الشأن الهدف منه التكسب السياسي والشخصي بعيدا عن مصلحة البلاد، مطالبا القائمين على المؤتمر بإخراج توصيات تمنع هذا التوجه.

واختتم الدويلة حديثه قائلا: اعتقد ان الحديث عن تغيير نظام التصويت وجعله صوتا واحدا وصوتين سيكون سببا في ان يلعب المال السياسي دورا في هذا النظام.

من جهته، قال النائب السابق عدنان عبدالصمد ان انجاح لغة الحوار يعتمد على رأي جميع الاطياف في المجتمع الكويتي على ان تكون مقتنعة بهذا الحوار ودوره في تقريب وجهات النظر ولعل ابرز ما يعزز هذا الاقناع هو الثقة التي يجب ان تكون متبادلة بين الجميع بالإضافة الى وجود مساحات مشتركة بين الاطراف المتحاورة.

وتابع: اذا اردنا ان نؤسس ارضية صالحة للحوار فعلينا ان نغير الاسلوب لنسمح لبعضنا بالنقد البناء وأن يكون هناك ثوابت ومرجعية يتفق عليها الجميع للرجوع إليها ونحن في الكويت المرجع الأساسي الذي يجب ان نتفق عليه هو الدستور وإن لم يحدث ذلك فلن ينجح الحوار ولا العمل السياسي.

وأضاف: ان الكل يدعي انه يحمي الدستور ويدافع عنه ولكن الكثير غير صادق فيما يقول بل ان الدستور اصبح وسيلة لتحقيق مصالحهم الشخصية وغير ذلك: يدوس بطن الدستور مستشهدا ببعض الحوادث التي حدثت بعد حكم المحكمة الدستورية، حيث قال بعد حكم المحكمة الدستورية: قيل ان عمل هذه المحكمة مادي وتشكيلها باطل وحكمها خارج الدستور وتعد على إرادة الأمة، متسائلا كيف يحدث ذلك؟ وقال ان المحكمة الدستورية هي المرجع، كما ان هناك تجاوزات كثيرة حدثت للدستور في المجلس السابق فكثير من القرارات كانت غير دستورية وغير قانونية.

مشروع إصلاحي

من جهته قال النائب السابق مرزوق الغانم ان عنوان جلسة اليوم (أمس) تنظيم العمل السياسي وبهذه المناسبة احيي النائب السابق عدنان عبد الصمد على هذه الشفافية والوضوح، فنحن اليوم يجب ان نكون واضحين وصريحين لتشخيص الوضع السياسي في البلاد.

وتابع الغانم: الحوار لن يأتي الا بالامور الايجابية و«اضعف الإيمان» سيقلل الفجوة بين القوى السياسية فتنظيم العمل السياسي مرتبط بشكل وثيق بسمة الممارسة السياسية ومتى ما ارتقت الممارسة السياسية ارتقى العمل السياسي.

واوضح الغانم انه يحمل الكثير من الرجال والنساء العقلاء واصحاب الحكمة في مختلف التنظيمات السياسية مسؤولية هذا الامر لأن دورهم اصبح شبه منعدم وغير مهم، مبينا ان سمة العمل السياسي بالكويت الان تختلف كليا عن الماضي، ففي الماضي كان لدينا معارضة محترمة ولها اهداف محددة وتحدد اولوياتها بشكل واضح للشعب الكويتي كافة، وكانت ثابتة المبادئ وكان لدينا سلطة تمثلها الحكومة واحدة برئيس وزراء يمارس السلطة بشكل واضح وفعلي وكان هناك شد وجذب بين المعارضة والحكومة وهذا الشد والجذب لم ينحدر يوما الى المستوى الذي نراه اليوم فقد كان هناك ادب بالحوار وتمسك بعادات المجتمع وقيم الدين الحنيف.

وتابع الغانم: اما اليوم فنحن نرى العكس فنحن لا نرى الحكومة تمثل سلطة فهناك اقطاب بالنظام يتصارعون ومتخندقون وبينهم صراع شرس ويتحالفون مع تنظيمات سياسية بالمعارضة وفي نفس الوقت لا نجد معارضة مشابهة للمعارضة السابقة واتحدى كائنا من كان ان نجد الآن مشروعا اصلاحيا كاملا من المعارضة فما نجده الآن هي عدة مشاريع انتخابية والدليل على ذلك عندما تصدر بيانات عن المعارضة نجد العديد منهم يتحفظون على ما وقعوا عليه في البيانات فهي معارضة لا تملك مشروعا اصلاحيا وانما تملك مشروعا انتخابيا.

واضاف الغانم: الآن للاسف اصبح المتطرف يقود العاقل والاخير يحجم عن ابداء رأيه خوفا من التجريح او التخوين وهذا هو واقع الحال السياسي بالبلاد شئنا ام ابينا.

واشار الغانم الى ان الحديث عن التنظيمات السياسية التي فيها من الإيجابيات والسلبيات ما فيها حدث مهم وانه يتفق على انها خطوة في الطريق الصحيح لكنه يختلف مع من يعتقد بأن إشهارها سيكون مدخل الاصلاح، معللا ذلك بأن اشهارها لن يغير من ادائها شيئا ما لم تتغير العقول التي تدير هذه الاحزاب وفلسفتها، فاليوم معظم الاحزاب تعتمد على القبيلة او الطائفة او على الفئة بدليل ان معظم مرشحيها لا يتم اختيارهم على اساس الكفاءة وانما على اساس قوته وصفره العددي بالانتخابات طائفيا او قبليا او فئويا.

وشدد الغانم على انه في حال رغبتنا في إصلاح الوضع السياسي فلابد ان تكون اجرأ الاطياف هي التنظيمات السياسية وان يفكروا بالكفاءات، متسائلا: اين دور التنظيمات السياسية اليوم من بعض سلبيات العمل السياسي كما ذكر النائب السابق عبد الصمد عندما اقدم 35 نائبا على بيان يرى به انعدام حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس 2012، أليس هذا طعنا بالدستور وبالمحكمة الدستورية واين دور التنظيمات السياسية من تقويم هذا الموقف؟!

وتابع الغانم: وبعدها بفترة بسيطة نجدهم يرون ان حكم المحكمة الدستورية على عينهم ورأسهم عندما جاء الحكم كما يتمنون، وواصل الغانم تساؤلاته: اين من وقع على كتاب نبذ الكراهية في الايام الماضية من قانون الوحدة الوطنية الذي تقدمنا به كأول قانون في مجلس 2012 بعد القسم ولماذا لم يضعوه ضمن الاولويات؟ هذه ليست مبادئ وانما هي تطرف وعلو الصوت دليل على ضعف الحجة فالتطرف طاغ ويجب ان يتصدى له الجميع ومن يحمل هم البلد.

ومن جهتها قالت النائبة السابقة د.معصومة المبارك ان العمل السياسي في البلاد بحاجة الى التنظيم لان التنظيم هام في حياة الافراد فما بالك بحياة الجماعات؟ مشيرة الى ان عدم التزامنا بالتنظيم اسفر عن عدم الالتزام بالفصل بين السلطات كما اوصلنا الى انتكاسة فعلية بالعمل السياسي.

واضافت: ليس عيبا ان تكون هناك مصلحة سياسية للجماعات ولكن يجب ان تكون هذه المصلحة وفق مرجعية واضحة هي الدستور والا فستكون الفوضى سيدة الموقف، مشيرة الى ان الوضع الحالي هو فوضى سياسية فعلية، مطالبة بضرورة احترام ثقافة فن الاختلاف، كما نتمنى اصلاح الواقع وازالة الغمامة عن عيوننا.

ولفتت الى ان التنمية في حالة الفوضى التي نعيشها منعدمة والبلد يسير على البركة من عام 1986 حتى الان والمصيبة في الامر ان مجلس 2012 اعاد للحكومة الخطة دون وضع سقف زمني محدد لاعادتها ونحن جميعا مطالبون بالاصلاح، كما اختلفت المبارك مع حديث النائب السابق مبارك الدويلة في نقطتين هامتين هما مفهوم الديموقراطية الذي اسهب به الدويلة قائلة: مفهوم الديموقراطية هو حكم الاغلبية مع احترام مشاركة الاقلية وليس قمعها، وما حصل في مجلس 2012 قمع للاقلية، وثاني اختلاف هو المراسيم بضرورة ونرجع بذلك الى المرجع الفقهي عثمان عبدالملك الذي اعطى صاحب السمو الامير حق اصدار المراسيم بضرورة في حال لم ينعقد مجلس الامة كما هو الحال الآن.

وطالبت الدويلة بضرورة توضيح حديثه عندما قال: أحذر من العبث بإصدار المراسيم، مختتمة: نحن في مفترق طرق اما نكون او لا نكون ونحن نحترم الدستور وعلو السلطة القضائية المستقلة التي لا تخضع للضغوط كما اكدها رئيسها فيصل المرشد.

● خالد الشمري

شركة نقل وتجارة المواشي (ش.م.ك.)
Livestock Transport & Trading Company (K.S.C.)

إعلان

عن طرح مزايدة بيع الكبدة والقلوب الطازجة لذبحة الشركة

تعلن شركة نقل وتجارة المواشي عن بيع الكبدة والقلوب الطازجة لذبحتها في مسلخ محافظة حولي أو أي مسلخ من المسالخ التي تقررها الشركة عن طريق مزايدة بالظرف المختوم فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة الراغبة في الدخول إلي هذه المزايدة مراجعة الشؤون الإدارية بمقر الشركة في :

مجمع الصالحية التجاري بلوك 3 - الدور 2

إعتباراً من يوم الخميس الموافق 2012/10/11، للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ 50 د.ك وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال، وتسلم مظاريف العطاءات لدى الشئون الإدارية في العنوان السابق ذكره، في موعد أقصاه نهاية دوام يوم الخميس الموافق 2012/10/18.

ملاحظة: يقتصر الدخول في المزايدة على الشركات المؤهلة.

د.معصومة المبارك مع آلاء الرشيد إحدى المنظمات

نجلاء النقي متوسطة بعض الحضور

الأنباء
الثلاثاء 9 اكتوبر 2012

في ندوة أقيمت بديوان النيباري تحت عنوان "التداعيات القانونية والسياسية لحكم المحكمة الدستورية"

الرومي: لسنا أمام أمر طارئ يستدعي مراسيم ضرورة

اكد نائب رئيس مجلس الامة السابق النائب عبدالله الرومي ان حكم المحكمة الدستورية الاخير حصن الدوائر وحصن قانون الانتخاب، ولم تعد هناك مخاوف من اجراء الانتخابات في ظل قانون تشوبه الشبهات.

وقال الرومي، خلال الندوة التي أقيمت أمس الاول بديوان د.عبدالله النيباري تحت عنوان «التداعيات القانونية والسياسية لحكم المحكمة الدستورية»، إن الكويت تعيش منذ سنوات في أزمات سياسية يلد بعضها بعضا وهو ما انعكس على السلطات الثلاث واصبح البلد مشلولا لكونه يدفع ثمن هذا الصراع الذي صنعته أطراف داخلية هي الحكومة والمجلس في ظل انتشار آفة الفساد.

وأوضح أنه على اثر حكم الدستورية ببطلان مجلس 2012 عاد مجلس 2009 وكان من المفروض حله مباشرة الا أن رأي بعض فقهاء الدستور أخر الحل، وأمام حكم المحكمة قسم البلد إلى رأيين أحدهما مؤيد للدستورية والآخر متخوف.

وأضاف: بعد صدور هذا الحكم وعلى الرغم مما قيل صدر حكم الدستورية الأخير وحصنت قانون الانتخاب لذا اصبحنا على بينة ولم يعد هناك تخوف من اجراء الانتخابات في ظل قانون تشوبه الشبهات.

وأوضح الرومي: في ظل حالة الشلل التي أبرزها عدم اقرار الميزانية الى اليوم كان من المفترض حل المجلس مباشرة والدعوة للانتخابات بالقانون الحالي، لكن الإبطاء أثار علامات استفهام وجعل الحديث حول وجود نية للقفز على الدستور وتعديل الدوائر وهذه المخاوف ستظل الى أن يصدر مرسوم الدعوة للانتخابات. وأكد انه إذا كان هناك تعديل دوائر الآن فلن يكون إلا بمرسوم ضرورة وفق المادة 71 من الدستور وإذا كانت تلك المادة تعطي الحق في إصدار مراسيم الضرورة لكنها تصدر لأمر طارئ لتعالج تغيب المجلس في فترة معينة سواء كان في الاجازة أو تم حله، واليوم لسنا أمام أمر طارئ يستدعي مراسيم ضرورة لأن الوضع الحالي متداول منذ نحو عام وهو أمر ليس وليد اللحظة، ولا يجوز دستوريا أن يشرع في تعديل الدوائر بمرسوم لمخالفته للمادة 71.

واضاف الرومي: نحن نتحدث عن مبدأ وهو الالتزام واحترام الدستور بغض النظر عن موقفنا من المجلس، فالتزامنا واحترامنا للدستور يتعارض وإصدار مرسوم ضرورة بالتعديل ولو قلنا إن المجلس القادم سيعالج مرسوم الضرورة حال انعقاده فإننا سنكون امام انتخابات أجريت وفق هذا المرسوم. الأمر الثاني إذا كانت الحكومة تريد تعديل الدوائر للتفويت على الأغلبية فيفترض أن الحكومة قرأت الساحة لأن الساحة السياسية ليست مع الأغلبية فهي ليست مع من يرفع شعار احترام القانون وهو يضرب سيادة القانون وليست مع من يرفع شعار لا لضرب فئات المجتمع وهو يضرب وحدة المجتمع، ولا ينبغي أن نخرج من أزمة الى أزمة أخرى، فالوضع اليوم يختلف عن الانتخابات الماضية التي أجريت في ظل وجود قضية فساد ظهرت وطالعها المجتمع كله وانزعج منها، أما اليوم فلا توجد قضية مشابهة ولا ينبغي أن نخالف الدستور لأن الناس ملت وقاربت على الكفر بالديموقراطية.

من جانبه، قال استاذ القانون الدستوري د.محمد الفيلي: اننا أمام حكم برفض طلبات الحكومة القائلة بعدم دستورية القانون، إذ قررت المحكمة أنه ليس لديها دليل على سلامة المطاعن وتعبير تحصين القانون المستخدم يجب أن نتعامل معه بحذر لأن القضاء المقارن يقرر حقيقة ان الاخلال في حدود ما تفرضه الظاهرة الجغرافية يكون مقبولا اما الاخلال بما فوق ذلك فهو مرفوض.

واضاف ان أهمية الحكم الأخير تتمثل في أن الاحساس القوي بان الانتخابات المقبلة مهددة بالبطلان نتيجة عدم دستورية القانون لم يعد له اساس بسبب صدور حكم المحكمة التي أوضحت ايضا أننا امام قانون سيئ وسوء القانون لا يعني مخالفته للدستور.

وزاد ان حكم المحكمة الدستورية أن المشرع لم يجد دليلا على عدم دستورية القانون، وان لكل مشرع الحق في تعديل القانون بالطرق التشريعية والسؤال هل هذه العبارة تعطي حق التعديل بمرسوم بقانون؟ وأجاب أن صدور مرسوم بقانون له شروط ومنها ارتباط الحدث السابق بضرورة آنية تجعله غير قابل للانتظار وهو ما يجعله حدثا جديدا في حد ذاته.

واوضح ان هناك عنصرا موضوعيا وآخر إجرائيا، فالموضوعي، هو أن يكون ضرورة، والاجرائي يتعلق بمن يقدر الضرورة والتقدير يمر بمراحل أولها مجلس الوزراء الذي يرفع مشروعا بذلك، ثم يلي ذلك صاحب السمو الامير الذي يصدر المرسوم وأخيرا مجلس الامة الذي ينظر فيه بعد ذلك واخيرا المحكمة الدستورية التي تراقب ذلك وفق القانون المقارن.

وبين ان القضية الآنية لم تطرح من قبل أمام المحكمة الدستورية ولكن إذا استقرأنا الأحكام السابقة يصبح من المتصور، والمنطقي أن تقبل المحكمة الدستورية فحص دستورية المرسوم بقانون ليس من ناحية التنظيم الذي يتبناه صدور مرسوم الضرورة - مع الوضع في الاعتبار أننا لسنا أمام اي تصريح لمصادر حكومية بشأن صدور مرسوم ضرورة بالتعديل - ومن المتصور أن تقرر عدم دستورية المرسوم لعدم توافر الضرورة التي تقتضي صدوره، لذا سندخل في نفس المشكلة التي حاولت الحكومة الدفع اليها وهو تعريض الانتخابات للطعن لعدم دستورية القانون الذي بنيت عليه. وقال ان الصوت الواحد قد يكون جيدا إذا كنا نعلم ما نريد بمعنى إذا كنا نعرف أن التصويت بأصوات كبيرة في ظل عدم وجود تنظيم سياسي يدفع الناخب للقبلية لأنها التنظيم الوحيد القائم.

بدوره، أكد النائب السابق د.عبدالله النيباري اننا دخلنا في نفق مظلم قد يؤدى بنا إلى العنف لأننا أمام شباب دخل إلى معترك العمل السياسي، وقد يقول قائل اننا عشنا المظاهرات في أوقات سابقة، لكننا نقول ان المظاهرات لم يسبق أن وصلت لعشرات الآلاف كما هي عليه الآن معتبرا هذا الأمر تطورا سياسيا واجتماعيا لابد أن نلتفت اليه أيا كانت ظروفه.

وأضاف: نحن أمام مخاوف، إذ أن احتمال أن يأتي مشروع السلطة بما يرضي الناس ضعيف وعلي العكس من ذلك فإن مشاريع السلطة التي تحدثت عنها وسائل الاعلام تجعلنا امام تفصيل المناطق لاعطاء ثقل انتخابي فئوي وهو أمر غير مقبول من السلطة بأن تستخدم مشروعا بهذا الشكل لزيادة الاوزان الفئوية. وقال انه إذا نفذت السلطة ما ذهبت اليه وسائل الاعلام من مشروعات نشرت مؤخرا فإننا سنكون أمام قانون مشوه يعزز الطائفية.

وبين ان صدور حكم الدستورية اشاع نوعا من الراحة إلا أن الحديث عن مساعي حكومية لتقليص الاصوات أعاد المخاوف من جديد خشية أن يدشن هذا التوجه أزمة قد تمتد بنا لثلاثين سنة أخرى فقد جاء قانون الدوائر الخمس ليعدل قانونا ظل لـ 15 سنة. وزاد ان ما يقال من مبرر لتقليص الاصوات هو تحقيق عدالة لبعض المناطق والحد من تبادل الأصوات وهو ادعاء غير صحيح، لأن الحكومة عدلت العشر دوائر في السابق كان لتقليص فرص المعارضة في الوقت ذاته والتي تتغنى الحكومة برقيها في الوقت الراهن. ولفت الى أن التعديل للدوائر الخمس جاء بعد التحرك الشعبي غير المسبوق تحت عنوان «نبيها خمسة وهي التحركات التي أعلنت ميلاد ساحة الارادة كما نراها حاليا، مشيرا الى أن اللجنة التي شكلت حينها درست مشروعي الدوائر العشر والخمس واقرت الدوائر الخمس وإقرار الحكومة له كان اقرارا بالبواعث التي دعت اليه وهو شيوع الفساد وترسيخ مفهوم نائب الخدمات واستخدام المال السياسي والتعيينات في المناصب العليا.

وزاد أن تجاوزات نواب الخدمات استمرت ووصلت الى حد ضرب موظفي الدولة بل والى حد شتيمة وزراء الحكومة كما حدث مع د.هلال الساير، وامتد موضوع شراء الذمم الى ما يسمى مناطق الداخل مثل الشامية والعديلية والقادسية وقد اتخذ الشراء اشكالا عدة أما نقدا أو في شكل زكاة.

وقال ان استمرار هذه الظواهر السلبية التي دعت للمطالبة بتعديل الدوائر الـ 25 إلى خمسة أعاقت تطور البلد سياسيا فلايزال الأمر قائما، إذ اننا امام مطالب بالغاء القروض التي تقدر بنحو 6 مليارات دون وجود اي نوع من العدالة فمن عليه 5 آلاف سينظر اليه كمن بلغت قروضه ملايين، والنتيجة أن قانون الدوائر الخمس في ظل عدم وجود تنظيمات سياسية أعاق التطور الديموقراطي لأن الحكومة تحارب وجود المنظومات السياسية والمدنية لأنها تعتبرها تعديا على سلطتها.

وزاد اننا الى الآن نعاني من حرب كلامية وخطورة الدخول في هذا النفق المظلم في آلا يبقى السجال والصراع السياسي في حدود الكلام وان يجرنا الى تطورات خطيرة تهز النظام السياسي الديمقراطي الذي اقره الدستور ويزعزع الاستقرار ويعوق التنمية.

واوضح ان ما نخشاه الآن هو أن تقليص الاصوات سواء لخدمة مصالح معينة أو بحسن نية هو تقليص لفرص نمو الديموقراطية وتقليص لفرص الاستقرار وانتعاش التنمية ونحن اليوم أمام وضع خطير ربما يكون اشد خطورة مما كنا عليه في الماضي لأننا اليوم أمام اعادة انتاج نظام الـ 25 بمعطيات جديدة يغلب عليها الفساد وسوء السلوك، مختتما ان الظرف الحالي لا يسمح باللجوء الى النظام الاستثنائي في شكل إصدار مرسوم ضرورة.

ولفت الى ان المجتمع الكويتي الآن منقسم بشكل لم يحدث في تاريخ الكويت، وإذا كنا نعترف بوجود خلل في القانون يتمثل في ان مناطق الاقلية في السكان تهيمن على مقاعد المجلس، وهو خلل أكبر من ذلك الخلل الذي ذهبت به الحكومة للمحكمة الدستورية، ولكن تعديل هذا الخلل يجب ان يكون بطريقة دستورية داخل المجلس لأن الاغلبية المعارضة ظاهرة مؤقتة، وأي قراءة سلمية تجعلنا ندرك ان اي انتخابات لن تعيدنا الى نتائج 2012. وقال ان حق الانتخاب مكسب عظيم يتمتع به الكويتيون، وقد سالت من اجله الدماء في سورية وليبيا ومصر، لذا يجب أن يستغل لمصلحة الوطن وليس للمصالح الفئوية والقبلية وفقا للإنتماء وليس بناء على فكر وبرنامج سياسي للمرشح ولن يكون هناك تقدم الا إذا كان هناك تمرد فكري على آلية تحديد الموقف السياسي للناخب.

● ناصر الوقيت

عبدالله الرومي متحدثاً وبجواره د.محمد الفيلي والنائب السابق عبدالله النباري (هاني الشمري)

النيباري: مبرر الحكومة لتقليص عدد الأصوات ادعاء غير صحيح

الفيلي: القول إن الانتخابات المقبلة مهددة بالطعن لم يعد له أساس بعد حكم "الدستورية" الأخير

«حراك»: الملا وافق على وضع اسمه في الوثيقة بعد الاتصال به

أصدرت حركة «حراك» بيانا صحافيا حول نفي النائب السابق صالح الملا التوقيع على وثيقة الحركة، وجاء البيان كالتالي: توضيحا لما تناقلته بعض وسائل الاعلام والخدمات الاخبارية من اننا لم نأخذ موافقة الاخ صالح الملا في التوقيع على وثيقة الامة التي تبنتها حراك والمتضمنة التمسك بالنظام الانتخابي الحالي ورفض اي مرسوم ضرورة لتعديل النظام الانتخابي القائم، نود توضيح الآتي:

أولا: تم الاتصال على الاخ صالح الملا واطلاعه على مضمون الوثيقة وتم ارسالها له، وقد ابدى موافقته لوضع اسمه على الوثيقة.

ثانيا: تم الاتصال على الامين العام للمنبر الديموقراطي لعرض الوثيقة عليهم، الا انه رفض وضع اسم المنبر.

ثالثا: بعد الاعلان عن الوثيقة، نفى الاخ صالح الملا ان يكون قد وقع على الوثيقة او اطلع عليها، فتم الاتصال عليه وتم توضيح الامر له وأنه وافق على وضع اسمه على الوثيقة التي اطلع عليها، الا انه اصر على انه لم يوقع عليها، رغم موافقته على مضمونها. وتم العرض عليه ان يثبت اسمه مع الموقعين خصوصا ان المجال مازال مفتوحا، او ان يعلن عن سحب اسمه من الموقعين على الوثيقة نتيجة سوء فهم ما حصل بين الطرفين.

هذا وتؤكد «حراك» ان المجال مازال مفتوحا للاخوة النواب وكذلك الكتل السياسية لوضع اسمائهم على وثيقة الامة الرافضة لمرسوم ضرورة بتعديل النظام الانتخابي الحالي، كما لحراك حق توضيح الامر حفاظا على مصداقيتها ونفيا لأي امر يشوب ذلك.

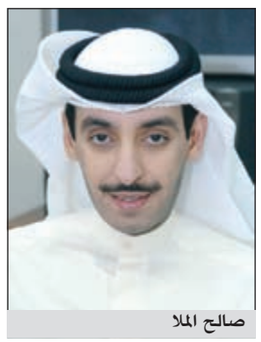
صالح الملا

د.محمد الكندري

الدوسري يعلن مقاطعة الانتخابات في حال تعديل عدد الأصوات

أكد النائب السابق حسين براك الدوسري انه لن يخوض الانتخابات أو يشارك فيها بأي شكل من الأشكال في حال صدر مرسوم بتقليص عدد الأصوات للناخب، لافتا الى ان أي تعديل على قانون الانتخاب يجب ان يكون من خلال ممثلي الأمة وأي مساعي أو محاولات تقودها أطراف في السلطة لتغيير قانون الانتخاب في مثل هذه الظروف الحساسة فإنها بذلك تقود البلاد الى نفق مظلم.

وطالب الدوسري في بيان صحافي الكتل السياسية المختلفة وأبناء القبائل والعوائل وجميع أطياف الشعب الكويتي بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية أو أي حسابات خاصة، مؤكدا ان المصلحة العامة الآن هي عدم المساس بقانون الانتخاب أو العبث بالدستور وترك التعديل على قانون الانتخاب الذي نتفق على انه غير عادل للمجلس المقبل لتعديله لتحقيق العدالة التي ننشدها جميعا.

وأضاف الدوسري ان موقفه من تعديل قانون الانتخاب جاء منسجما مع مواقفه السياسية السابقة في التصدي لمحاولات العبث بالدستور والمال العام، مؤكدا ان الرسالة التي بعثتها القوى الشبابية بأنها ترفض المساس بقانون الانتخاب كانت رسالة بليغة وتمثل غالبية الشعب الكويتي.

وثمّن الدوسري للكتل والحراك الشبابي مواقفها الصلبة والشجاعة في التصدي للفساد والعبث بالدستور، مؤكدا ان مثل هذه المواقف هي التي تقود نواب مجلس الأمة نحو الإصلاح السياسي الذي يطالب فيه أبناء الكويت المخلصين.

حسين الدوسري

فايز المطيري: الشعب الكويتي الخاسر الأكبر من سوء العلاقة بين السلطتين

قال رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت فايز علي المطيري ان القيادة السياسية الحكيمة للبلاد، ممثلة بصاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد حفظه الله، حسمت الموقف واستجابت للرغبة الشعبية والوطنية العامة واصدرت مرسوم حل مجلس 2009 غير المرغوب فيه، وانتهت بذلك فترة طويلة سادها التوتر السياسي وعبر خلالها كل مواطن عن رأيه وموقفه، وعرف كل واحد موقعه وموقع الآخرين، واتضحت الصورة.

واضاف ان هذه الصفحة طويت الآن مع صدور قرار الحل، وبات علينا ان نتطلع الى المستقبل، ونرسم معالم الفترة القادمة والمتطلبات الملقاة على عاتق كل مواطن وكل فئة من المواطنين، واضعين نصب اعيننا مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وكيفية الحفاظ على امنه واستقراره وتطوره الديموقراطي، والمضي قدما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وزاد: بعد فترة قد تطول او تقصر ولكنها لن تكون طويلة جدا بأي حال، سيتوجه شعبنا الكويتي من جديد الى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثله تحت قبة البرلمان، وهذا حق دستوري لكل مواطن، ولكن ممارسة هذا الحق تقتضي اعلى درجة من المسؤولية الوطنية لكيلا نقع مجددا في الاخطاء التي ادت الى ما عانينا منه طوال الفترة السالفة الذكر.

واوضح انه لطالما عبر الاتحاد العام لعمال الكويت عن استيائه من اجواء التوتر وسوء العلاقات التي سادت بين السلطتين التشريعية والتنفيذية طوال الفترة الماضية، وكان شعبنا الكويتي، وبخاصة منه الطبقة العاملة والفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط، هو الخاسر الاكبر من جراء تلك العلاقات المتردية، اذ ان قضاياه ومطالبه الاقتصادية والاجتماعية وشؤون حياته اليومية وآفاق تطوره المستقبلي، كلها بقيت عالقة وجامدة في مكانها لا تتقدم خطوة الى الامام.

واكد: اننا اليوم امام انتخابات برلمانية جديدة، وهي مسؤولية تاريخية تقع على عاتق كل فرد منا وعلينا تحملها بكل جدارة لكي تسفر هذه الانتخابات عن تشكيل مجلس جديد يلبي طموحات الشعب الكويتي، وتأتي اليه بنواب يتجردون من انانيتهم واهوائهم ومصالحهم الشخصية، ويتحلون بحس وطني سليم يجعلهم يقدمون مصالح وطنهم وشعبهم على اي شيء، ونحن على ثقة تامة بان الشعب الكويتي هو على مستوى هذه المسؤولية، وهو قادر على استخلاص العبر والتجارب التي تجعله يحسن الاختيار في هذا الاستحقاق الوطني الكبير، دون الانجرار وراء الالتزامات القبلية والطائفية والفئوية التي ادت الى ما نحن عليه اليوم، فليكن الالتزام الوطني وحده هو الدافع الاول والاخير لنا في اختيار من يمثلنا في اعلى منبر للديموقراطية في هذا الوطن العزيز.

علام الكندري

الأمانة العامة: الخميس المقبل آخر دوام لسكرتارية النواب

أبلغت الأمانة العامة لمجلس الأمة سكرتارية الأعضاء الذين مازال ندبهم مستمرا بإعطائهم مهلة من اليوم حتى الخميس المقبل الذي يوافق الـ 11 الجاري للالتحاق بوظيفتهم الأصلية وإنهاء ندبهم وذلك بعد صدور مرسوم حل المجلس. وأوضحت الأمانة العامة ان البصمة المتعلقة بإثبات الحضور موجودة حتى اليوم المذكور.

خلال اللقاء الأسبوعي في ديوانية بورحمة أمس الأول

الحربش: تعديل نظام الأصوات هدفه خلق صراع بين التيارات السياسية حماية للمفسدين

قال النائب السابق د.جمعان الحربش انه فرض علينا المدافعة عن مكتسباتنا بدلا من تحقيق الانجازات، لأن النظام البرلماني والدستوري الذي من المفروض ان يتم البناء عليه وتطويره والتنمية عن طريقه تم انتهاكه بشكل متكرر، وكل الدول تتطور وتبني، وفي الكويت فقط ندافع عن مكتسباتنا وهذا هو قدرنا، وهذا القدر يدعونا لنحصن ما هو موجود ونبني عليه.

وأضاف الحربش خلال اللقاء الاسبوعي في ديوانية بورحمة في منطقة الفيحاء: بعد وصول 35 نائبا يريدون الاصلاح للبرلمان، بدأت بعض الاطراف محاولة حل المجلس من الداخل وكان أبطالها 3 نواب قدموا استجوابا لرئيس الوزراء واستجوابا لوزير الاعلام وآخر لوزير الداخلية.

وزاد ان الـ 35 نائبا قاموا بعمل تكتل ورغم بعض الملاحظات والتباينات، اتفقنا على مجموعة قوانين وسعينا لتنفيذها، ومنها قوانين تتعلق بالجهاز القضائي كتنظيم القضاء وتوقيت المناصب القضائية واستقلالية القضاء، وقدمنا قانون المحكمة الدستورية جلسات اسبوعيا، وهو المجلس الذي عقدت لجانه 236 اجتماعا في ثلاثة اشهر وهو المجلس الذي لم يفقد نصابا الا لجنة واحدة، وهو المجلس الذي كل الوزراء الشيوخ الذين تم استجوابهم لم يدفعوا دينارا واحدا، لافتا الى ان قوانين النزاهة مركونة منذ التسعينات في اللجان ونحن قمنا بانجازها وهو قانون يجمع اربعة قوانين وهي الذمة المالية وهيئة مكافحة الفساد ومنع تضارب المصالح وقانون حماية المبلغ وادرج على جدول الاعمال وكان التصويت والنقاش يوم الثلاثاء، ولكن سبقها يوم الاثنين تعليق جلسات المجلس ليأتي يوم الثلاثاء ويحمل معه حل المجلس بسبب خطأ إجرائي.

ونتساءل كيف لبلد مؤسسات ان يستمر 5 شهور من دون برلمان؟ وما ادرانا ماذا حصل بالبلد خلال هذه الفترة؟ هل هناك رقابة على كثير من العقود والتعيينات وكثير من الوكلاء خرجت قراراتهم بهذه الفترة، وبين ان بعد حكم المحكمة الدستورية مؤخرا برفض الطعن الحكومي توقعنا سرعة صدور مرسوم الحل والدعوة للانتخابات مثل كل مرة، ولكن للاسف اشتغل نفس اللوبي الذي يقوده بعض التجار السياسيين وضغطوا في اطالة امد مجلس 2009، ولكن مجلس 2009 لن ترد له الروح لأن معجزات احياء الموتى ذهبت مع عيسى عليه السلام، وصدر مرسوم الحل والحين اشتغلوا على الاصوات بالرغم من تحصين الدستورية للقانون.

وأضاف الحربش ان الاغلبية اجتمعت وأعلنت موقفها من اي تعديل على قانون الانتخابات يجب ان يمر من قاعة عبدالله السالم لأن الدوائر هي الشكل السياسي للبلد، ولا يجوز ان تستفرد السلطة التنفيذية في بوضع قانون دوائر يخدمها، مشيرا الى ان الصوت او الصوتين يجعل التيارات السياسية تتنافر فيما بينها من اجل الصوت او الصوتين، اي اجعلوا الصراع بينكم وليس مع الفساد.

وقال ان من المفروض ان يكون في كل دائرة 10 اصوات بدلا من 4 لان كل دائرة تخرج 10 نواب، لذلك اعلنا موقفنا من مقاطعة اي انتخابات في حال العبث بالدوائر.

● سلطان العبدان

د.جمعان الحربش متحدثا خلال اللقاء الاسبوعي (هاني الشمري)